

قضية

اليونان تعرّج أوروبا:
لا تغطوا رعب «الاتحاد» بفزاعات

صباح ايوب

للاتحاد الأوروبي "نشيد" موسيقي اسمه "نشيد الفرحة"، هو سمفونية المؤلف الألماني لودفيغ فان بيتهوفن التاسعة التي كتبها لقصيدة "أنشودة الفرحة" للشاعر الألماني (أيضاً) فريديريتش شيلر. أراد مؤسسو الاتحاد الأوروبي أن يعبر النشيد بعظمة موسيقاه ويبل كلام قصيدته التي تمجّد الأخوة والصداقة بين البشر عن هوية منظماتهم ومبادئ الحرية والسلام والتضامن التي بنوا اتحادهم على أساسها.

بدت الصورة جميلة في التسعينيات: دول "أخوة" يتحدون تحت مظلة ترعى سياساتهم وتنظّم اقتصادهم. صديق العالم حينها الصورة الوردية، وسيكر معظم الأوروبيين بأنشودة الفرحة. وبعد؟ ضرب الاقتصاد الدولي بأزمة حادة بعد حوالي 15 سنة على الانطلاقة الفعلية للاتحاد الأوروبي وتوسعه، فأصبحت بعض الدول "الأخوة" بشكل مباشر من جزاء الأزمة، وبات اقتصاد اليونان على شفير الانهيار في نهاية عام 2009. ماذا فعل "الاتحاد الأم" تجاه ذلك؟ سارع إلى حماية مصالح أصحاب الأموال وترك اقتصاد اليونان ينهار وعاقب اليونانيين على ضعفهم! وماذا يفعل "الاتحاد" حيال أزمة اليونان اليوم بعد سبع سنوات على تحبّطها في المأساة الاقتصادية؟ لا شيء سوى مفاجمة الكارثة وتحميل مواطنين أوروبيين تبعات أزمة ليسوا هم من تسببوا فيها، بل تعود، بجزء مهم منها، إلى سياسات الاتحاد المالية التي اعتمدها منذ فرض منطقة اليورو وربط الأسواق الأوروبية وإخضاعها للدول ذات الاقتصاد الأقوى.

لم تعترف الحكومة الفرنسية في السنوات السبع الأخيرة بأن الاتحاد الذي ساهمت فرنسا في تأسيسه، يرتكب مجزرة اقتصادية في دولة شقيقة (فرنسا هي ثاني أكبر دولة

لم يصدر عن الدول الأوروبية أي اقتراح غير الذي طرحته الدولة القوية: (الربيف)

استيقظ الأوروبيون، أول من أمس، على دعوات قادة بلادهم إلى رص الصفوف في مواجهة تصاريح دونالد ترامب. لكن دعوات "الوحدة الأوروبية" تنقل أزمة "الاتحاد" من المجال الاقتصادي البنيوي إلى المجال "الثقافي". ليصبح الخطر الوجودي يتمثل بـ "المد اليميني القومي" وصعود ترامب والرئيس الروسي و"أزمة اللاجئين". لا بنية الاتحاد القائمة على أسس تهدف إلى إتمام دورة "إعادة تدوير الفائض" لبعض الدول. عبر إزالة الحدود النقدية بين الدول المصدرة والآخرين. لكن وحدها حالة اليونان توضح سياسات الاتحاد الأوروبي المرعبة. فهنا، اطمانت "دول الفائض" إلى أن الديون التي تمنحها (تُقرأ: تفرضها)، ستُمكن المستهلكين من امتصاص فائض إنتاجها. وعندما تنازم الأمور لن تتمكن الدول المدينة من تخفيف الدين لأن العملة موحدة... ليكون خيارها الوحيد فرض سياسات تقشف ومراكمة المزيد من الديون بما يمنح من إدخال تعديلات جذرية على بنية الاقتصاد المحلي

ما "وافق عليه حتى الآن كان لا مفرّ منه"، مضيفاً أن استراتيجيته لإنقاذ اليونان هي "في شوطها الأخير". وما زالت فئات من الناخبين تعلق آمالاً على كلام رئيس الحكومة، لكن يبدو أن غضباً عاماً يسكن النفوس.

في هذا الإطار، لا يزال الحزب الشيوعي اليوناني، أحد أبرز

معيشية لا تطاق. وفي حين تسجّل اليونان تراجعاً متزايداً في النمو منذ اعتماد الخطة الأوروبية تلك، فإن الجهات المقرضة تصنّ على الاستمرار في زيادة الديون اليونانية والمضي بفرض التقشف الكارثي. وبناء على ذلك، كيف سيتحمّل شعب غارق في أزمة معيشية ونسبة بطالة بلغت 25%، زيادة ضريبية وانخفاضاً في الخدمات الأساسية ومراكمة جبال

من الديون؟ "سياسة التقشف هي فكرة ضعيفة ومفلسة، خطيرة من الناحية الاقتصادية ومريبة جداً من الناحية الأخلاقية"، يقول يانيس فاروفاكيس، وزير المالية السابق في حكومة اليكسيس تسيبراس الأولى، الذي اصطدم مع الوزراء الأوروبيين بشأن سياسة الديون والتقشف، واستقال بعد 6 أشهر، احتجاجاً على مضي الحكومة اليونانية في الخضوع للتدابير الأوروبية وشروط صندوق النقد الدولي.

وفيما شهد ائتلاف "سيريزا" انشقاق 25 من نوابه اتهموا رئيس الحكومة، تسيبراس، بخيانة مبادئ الحزب والتراجع عن وعوده لليونانيين بإنهاء سياسة التقشف، بدافع رئيس الحكومة حالياً عن أدائه بالقول إن

بعد سبع سنوات على الكارثة، يتحمل اليونانيون تبعات أزمات غيرهم

سياسة التقشف الأوروبية ضعيفة ومفلسة وخطيرة من الناحية الاقتصادية

المعارضين على السياسة الأوروبية وعلى انصياع الحكومات اليونانية لها، عندما يقترح حلولاً ثورية جذرية لتغيير النظام الاقتصادي اليوناني بكامله من رأسمالي إلى اشتراكي. هذا ما يؤكده الباحث نيكوس موتاس الذي يرى أن "ما من حلول سهلة للوضع اليوناني، لأن المطلوب هو إسقاط النظام الرأسمالي وقطع كل العلاقات به، ما يشكل في نظره (وهو صحاب الخلفية الماركسية - اللينينية) "الحل الواقعي الوحيد الذي يصبّ في مصلحة الشعب وليس في مصلحة رأس المال". وعن فكرة خروج اليونان من الاتحاد الأوروبي ومن منطقة اليورو، ما سمي بالGrexit، يشرح موتاس أن الخروج سيؤدي إلى إفقار المواطنين والإطابق على شعب مفلس ودولة مفلسة داخل جدران نظام رأسمالي، لذا فالبقاء في الاتحاد أو الخروج منه ستكون له تداعيات سلبية على الطبقة العاملة ما دام النظام الرأسمالي هو المسيطر على أطر الاقتصاد المحلي.

كيف سيبدو عام 2017 إذا؟ لا يبدو موتاس متفائلاً، فهو مقتنع بأن "سيريزا" وبقية الأحزاب البورجوازية على اختلاف سياساتها... سيستمرّون في تضليل اليونانيين وإخبارهم بأن الإصلاحات التي يعتمدونها سنهني الأعباء وستخفف من تضحياتهم عما قريب. ويرى موتاس أن الحكومة اليونانية ستبقي على سياساتها المعادية للمواطنين، وهي مستعدة لفرض تدابير تقشفية جديدة، ما يعني أن العام الجاري لا بد أن يكون عاماً صعباً جديداً بالنسبة إلى الطبقة العاملة وذوي الدخل المحدود.

أزمة اللاجئين... إلى تفاقم؟

من جهة أخرى، كرّس الاتحاد الأوروبي بعض جزر اليونان كمحطة للاجئين الهاربين بانتظار السماح لهم بالانتقال إلى الداخل الأوروبي. لكن هؤلاء باتوا سجناء على أرض بلد يعاني أصلاً من أزمة معيشية خانقة وغياب للخدمات. ولا بد أن يزيد قرار الاتحاد الأوروبي الأخير بإعادة طالبي اللجوء إلى اليونان، ابتداءً من آذار المقبل، الأوضاع سوءاً بالنسبة إلى الطرفين.

ويرى موتاس أن موقف اليونان والاتحاد الأوروبي "خبيث جداً" ففي حين يدعم الاتحاد بكل الوسائل التدخلات الإمبريالية في سوريا وفي الشرق الأوسط، يقدم نفسه كحامي للاجئين وراعيهم. وبأسف الباحث اليوناني لتحول قضية اللاجئين إلى أداة سياسية بيد الاتحاد الأوروبي وتركيا، كما يأسف لتوقيع اليونان على الاتفاق الأوروبي التركي الذي حوّل اللاجئين إلى عالقين على الجزر اليونانية، وسط ظروف حياتية صعبة جداً.

وبخصوص الاتفاقات العسكرية والسياسية، كما في الاقتصاد، يقول موتاس إن "على الحكومة أن تنسحب من أي اتفاق يسمح بتدخل حلف شمال الأطلسي في بحر إيجه"، كذلك يجب ألا تؤمن أي مساعدة أو تسهيلات أو قواعد برية جوية أو بحرية للقوى الإمبريالية في حروبها وتدخلاتها العسكرية في بلدان أخرى.

ماذا عن الشعب اليوناني؟ كيف سيواجه عاماً صعباً جديداً؟ يقول موتاس إن "صبر الطبقة العاملة اليونانية لن يدوم إلى الأبد، ما داموا يعرفون أن تغيير الأمور في أيديهم".

